

البرامج التصحيحية الاقتصادية وأثرها على الجهد والعجز الضريبي
في الأردن خلال الفترة من 2008 – 2016

إعداد
رائد فتحي الشويمات

فهرس المحتويات

الصفحة

3	ملخص البحث
3	المقدمة
4	الاطار النظري للبحث
6	مشكلة البحث
6	الدراسات السابقة
8	فرضيات البحث
9	منهجية البحث ومصادر البيانات
10	النتائج وتحليلها
16	الخلاصة والاستنتاجات
17	المراجع

البرامج التصحيحية الاقتصادية وأثرها على الجهد والعبء الضريبي في الاردن

الملخص

لقد كان الهدف من هذا البحث هو بيان العبء الضريبي على الاقتصاد في الاردن خلال فترة تطبيق البرامج الاقتصادية التصحيحية من عام 2008 الى 2016 ، للوصول الى ما اذا كان هناك طاقة ضريبية غير مستغلة ، الامر الذي يؤدي الى امكانية زيادة العبء الضريبي حتى يصل الى مستوى الطاقة الضريبية ، ام ان عبء الضرائب وصل الى استغلال كامل الطاقة الضريبية (وربما تجاوزها) خلال فترة سنوات الدراسة اعلاه .

المقدمة

لقد اهتمت جميع دول العالم في الضرائب بمختلف انواعها ومصادرها ، حيث انها كانت ولا تزال الوعاء الاكبر والرافد الرئيس لخزينة الدولة ، حيث ان الضريبة هي من اهم الادوات في صنع السياسات المالية والتي تستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي . فمعظم الدول وخاصة النامية منها ، وكنتيجة لظروف اقتصادية تلجأ الى الاقتراض والمساعدات الخارجية والتي تثقلها بزيادة حجم مديونيتها الامر الذي يؤدي الى عجز بالموازنة وبالتالي عدم المقدرة على تسديد تلك القروض في بعض الاحيان ، ما يؤدي الى انخفاض في اسعار صرف العملة المحلية بسبب نفاذ الاحتياطي من العملات الاجنبية ، ويصبح معدل نمو الاقتصاد بطيء ، علاوة على انها توفر بيئة خصبة تنبت البطالة والتضخم بشكل ملفت للنظر (ملكاوي وابو حمور، 2000) .

فالاردن حاله حال الدول النامية ، قام بوضع برنامج اقتصادي خلال الفترة من عام 2013 الى 2015 بعد تشاوره مع الصندوق الدولي والبنك الدولي من اجل توفير الدعم المالي اللازم ، حتى يكون بمقدوره تلافي اي انعكاس مالي سلبي على اقتصاده ومواطنيه خاصة ذوي الدخل المحدود كذلك من اجل الحصول على مليار دولار كمنح خارجية لسد فجوة التمويل في الموازنة العامة للدولة .

ويرى بعض المختصون والخبراء الاقتصاديون بأن برنامج التصحيح هذا لم يحقق الاهداف المرجوه منه ، فمنهم من اتجه نحو ان البرنامج كان عبارة عن وصفه او اجراء لا بد منه للأمور المالية ويفترض ان ينتهي ببضعة شهور، بينما كان يجب ان يوازيه اصلاح اكثر شمولية ، وذهب البعض الاخر الى انه يجب الابتعاد عن برامج التصحيح الصادرة عن صندوق النقد الدولي واحلال برامج وطنية اصلاحية شاملة بدلا منه .

الدكتور خالد الوزني علق قائلا الهدف من هذا البرنامج تنشيط الاستثمار ودفع العجلة الاقتصادية للأمام، والتخفيف من تشوهات الاقتصاد الاردني ، الامر الذي سيؤدي الى انخفاض عجز المديونية والعجز المالي ، اما "الهدفين الاوليين" فلم يتحققا نهائيا ، ذلك لأن الحكومة قصرت في الانتهاء من قانون الاستثمار بالوقت المناسب وقصرت في مشاركة القطاع الخاص ما ادى الى معدل نمو متواضع ولم يحرك عجلة الاقتصاد .

اما بخصوص التشوهات الاقتصادية يقول الوزني إن التركيز على زيادة الإيرادات من خلال زيادة الضرائب ورفع سعر كيلو الكهرباء ، فإن ذلك اوجد تشوهات اخرى تتمثل بأنه أصبحت قطاعات تدفع اكثر من قطاعات اخرى ما ادى الى زيادة بالكلف لبعض المنتجات ما دفع الحكومة الى البقاء بدعم تلك المنتجات لعدم توفر بديل .

ويلاحظ ان الهيكل الضريبي في الاردن يتكون بشكل اساسي من ضريبة مباشرة وغير مباشرة مع التركيز على الضريبة غير المباشرة ، حيث اشارات البيانات الرسمية ان الضريبة غير المباشرة أصبحت تشكل مصدرا رئيسي للإيرادات الحكومية ، فقد بلغت 68% بينما بلغت الرسوم الجمركية 6.1% وبلغت ضريبة الدخل والارباح ما نسبته 20% خلال الفترة من 2006- 2013 .

(المجالي ، 2016)

الاطار النظري للبحث

1. العبء الضريبي Tax Burden

او ما يسمى "معدل الضريبة" Tax Ratio والمقصود به ما يقوم بدفعه الافراد والمؤسسات (المجتمع) من ضريبة خلال مدة محددة لتمويل الانشطة العامة للدولة . وهناك عدة طرق لقياس معدل الضريبة الا ان اغلبها استخدم نسبة ما تم دفعه من الضرائب (الإيرادات الضريبية) الى الناتج القومي الاجمالي (GNP) .

(ملكاوي وابو حمور، 2000)

وسيقوم هذا البحث بإحتساب العبء الضريبي بنسبة مجموع الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي (GDB) لنكون اكثر دقة وموضوعية ، ذلك بإستبعاد ما يتم انتاجه خارج حدود الاردن .

2. الطاقة الضريبية Tax Energy

وهي الوصول الى اقصى حد للعبء الضريبي الذي يتحمله مجتمع الدولة من خلال مستوى النمو والهيكل الاقتصادي له وقيمة النفقات العامة ومستوى انتاجه ومقدرة الحكومة على الجباية والتحصيل الضريبي ، ويلاحظ ان الطاقة الضريبية هي "العبء الضريبي الامثل" الذي يوازن بين مقدار الحاجة للإيرادات الضريبية من قبل الحكومة لتغطيتها نفقاتها و القدرة على تحصيل تلك الضرائب وبين قدرة المجتمع على دفع هذه الضريبة المفروضة وتحمل اعباءها .

(ابو حمور، 1989)

3. الجهد الضريبي Tax Effort

هو معدل استغلال الطاقة الضريبية من قبل المجتمع ويتم قياسه بالمعادلة التالية :

العبء الضريبي ÷ الطاقة الضريبية وتتمثل النتيجة كالتالي :

- ✓ 1 < ان المجتمع لم يستغل كامل الطاقة الضريبية (ويمثل الفرق بين النتيجة و الواحد صحيح معدل استغلال تلك الطاقة) .
- ✓ 1 > ان المجتمع تحمل عبء ضريبي فاق الطاقة الضريبية له .

ومن العوامل التي تساعد بتحديد طاقة المجتمع الضريبية :

- درجة التقدم الاقتصادي للدولة ، حيث وجد علاقة تتناسب طرديا ما بين درجة التقدم الاقتصادي و الطاقة الضريبية ، و اعتمدت بعض الدراسات على "متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والطاقة الضريبية" غير ان تلك العلاقة لم تكن ذات دلالات احصائية لأن بعض الدراسات تم على الدول النامية فقط . لذا فقد ذهبت الدراسات الى بديل اخر مثل نسبة مساهمة قطاع الزراعة بالناتج المحلي الاجمالي حيث وجد علاقة عكسية ما بين نسبة مساهمة قطاع الزراعة بالناتج المحلي والطاقة الضريبية .
- هيكل الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يمثل توزيع النشاطات الاقتصادية داخل الناتج المحلي دورا مهما لتحديد الطاقة الضريبية ، وقد اكدت الدراسات ان لقطاع التعدين وقطاع الصناعات التحويلية و التجارة دورا اساسيا بهذا المجال ، ذلك لوجود علاقة طردية ما بين نسبة مساهمة القطاعات اعلاه وبين الطاقة الضريبية .
- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج ، حيث يتم قياسها من خلال نسبة الصادرات او المستوردات او كليهما معا الى الناتج القومي الاجمالي .

(المتوكل،2000)

واضافة للعوامل اعلاه فإن الباحثين قد استخدموا متغيرات اخرى مثل التضخم والهيكل الضريبي والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وعدد السكان وجغرافية المكان والمركزية في الادارات الحكومية لتحديد الطاقة الضريبية .

وهناك عوامل اخرى اعتقد الباحثين انها مؤثرة على الطاقة الضريبية مثل ترتيب عمر السكان ومستوى الاستهلاك و توزيع الدخل وعوامل سياسية و وعي المجتمع الضريبي ، لكنها لم تسفر عن اية نتائج عندما قاموا باستخدامها .

(حجير،1965)

مشكلة البحث

نسعى من وراء هذا البحث الى بيان نسبة العبء الضريبي ونسبة الطاقة الضريبية وبالتالي معرفة نسبة الجهد الضريبي في الاردن وذلك خلال الفترة (2008 – 2016) ، من اجل الاجابة على الاسئلة التالية :

- هل هناك طاقة ضريبية غير مستغلة ؟ الامر الذي يسمح برفع نسبة الضريبة وزيادة متحصلاتها .
- هل ان العبء الضريبي قد تجاوز الطاقة الضريبية ؟ الامر الذي يؤدي الى الازهاق الضريبي.

(ملكاوي وابو حمور، 2000)

الدراسات والابحاث السابقة

هناك العديد من الدراسات حاولت ان تضع اساسا علميا يمكنها من قياس العبء والجهد الضريبي ، ورغم اختلاف منهجية الدراسات الا انها كانت باتجاه واحد . ومن هذه الدراسات ما يلي :

1. وليامسون Williamson 1961 حيث قام بدراسة العلاقة ما بين معدل تقدم الاقتصاد المتمثل بـ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من ناحية وبين الطاقة الضريبية من ناحية اخرى .

2. بلاسشاربت Plasscharpt ، وقد اجراها على نحو عشرون دولة نامية ، حيث استند على دراسة وليامسون واطافة لها عامل معدل الانفتاح الاقتصادي المتمثل بمعدل الاستيراد للناتج القومي الاجمالي .

3. هنركس Hinrichs 1965 ، وقد اشتملت الدراسة على ستون دولة منها اربعون دولة متقدمة و عشرين دولة نامية وكان هدف الدراسة هو اظهار العلاقة بين ايراد الحكومة كمعدل من الناتج القومي الاجمالي من جهة ومعدل التقدم الاقتصادي المتمثل بنصيب الفرد من الدخل و معدل الانفتاح على دول العالم وقد عبر عنها بنسبة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي ومن جهة اخرى . وبينت الدراسة انه يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين متوسط حصة الفرد من الدخل وبين الايراد العام لمجموع البلدان التي اشتملت عليها العينة ، ايضا بينت الدراسة ان معدل الانفتاح الاقتصادي هو عامل محدد لمعدل الايراد الحكومي للناتج القومي الاجمالي للدول النامية .

4. اما دراسة منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD وضمت ستة وثلاثون دولة نامية ، وتم اعتماد متوسط حصة الفرد من الدخل ومعدل مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي (متغير) ومعدل الانفتاح الاقتصادي (متغير) وتمثل التقدم الاقتصادي ، حيث اظهرت الدراسة ان المتغيرات "مفسرة للطاقة الضريبية" ذات دلالة احصائية .

5. المالكي MALKI 1978 حيث قام بقياس الطاقة الضريبية لسبعة وثلاثون دولة نامية ، واستخدم معدل التقدم الاقتصادي ممثلة بمعدل مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي وعبر عن هيكل الناتج المحلي بمعدل مساهمة قطاع التعدين وقطاع التجارة وعبر عن الانفتاح الاقتصادي بمعدل الاستيراد للناتج المحلي الاجمالي ، وقد ادى اضافة القطاع التجاري ممثل بتجارة الجملة وتجارة التجزئة الى زيادة "القوة التفسيرية" لمعادلة الطاقة الضريبية ، ولكن هذه القوة ظهرت منخفضة بشكل نسبي حيث يشير ذلك الى انه يوجد متغيرات اخرى تدخل بتحديد الطاقة الضريبية غير المستخدمة بتلك الدراسة .

6. ابو حمور Abu Hammour 1989 حيث اعتمد بدراسته لعدة طرق لإحتساب الطاقة الضريبية ، وبعد ظهور النتائج والاختبارات المختلفة ، تمكن من تحديد العوامل المحددة للطاقة الضريبية وهي :

- ✓ مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ مساهمة قطاع التعدين بالناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ مساهمة القطاع التجاري بالناتج المحلي الاجمالي .
- ✓ معدل الانفتاح الاقتصادي المتمثل بنسبة الاستيراد السلعي او التصدير السلعي او كليهما الى الناتج المحلي الاجمالي .

7. ابو حمور Abu Hammour 1997 وبهذه الدراسة استخدم بها معدل التنفيذ بالاقتصاد وتم قياس الطاقة الضريبية للفرد مستخدما بيانات تجميعية (Pooled Data) وقد اعتمد ابو حمور منهجية حديثة بإحتساب العبء الضريبي وذلك بإستبعاد صافي الضريبة غير المباشرة من الناتج القومي الاجمالي ، حيث تم احتساب العبء الضريبي بقسمة الايراد الضريبي بعد اضافة ايراد الرسوم والرخص على الناتج القومي الاجمالي بسعر الكلفة .

8. عبد الكريم 2017 بين بدراسته كيف ان حالة العدالة الضريبية في العالم العربي وبين كيف ان النظم الضريبية تعيق سياسات الدولة في تحقيق هدف التنمية المستدامة وتم عمل الدراسة على ستة دول (الاردن ومصر وفلسطين ولبنان وتونس والمغرب) وبينت الدراسة ان العبء الضريبي في الاردن بلغ 25% من اجمالي الناتج المحلي بينما بلغت نسبة الايرادات الضريبة 4% من اجمالي الناتج المحلي وذلك بسبب ما يعرف بالتهرب من دفع الضرائب .

9. Bahl 1969 – 1971 حيث قام بالاعتماد على العلاقة بين الطاقة الضريبية ونصيب النفط والمعادن ونصيب القطاع الزراعي من الناتج القومي الاجمالي .

حيث اعتبر نصيب النفط والمعادن متغير الاول مستقل ويمثل درجة الانفتاح الاقتصادي وكان اثره ايجابيا ونصيب القطاع الزراعي متغير ثاني مستقل وقد كان اثره سلبي ، وقد بلغت القوة التفسيرية 37.6% .

10. Cheliah وآخرون 1969 – 1971 حيث استخدم الطاقة الضريبية على انها دالة ومتغيراتها مستقلة ، المتغير الاول نسبة مساهمة القطاع الزراعي والمتغير الثاني قطاع التعدين من الناتج المحلي الاجمالي ، حيث اظهرت الدراسة ان المتغير الاول ذو اثر سلبي والمتغير الثاني ذو اثر ايجابي على الطاقة الضريبية ، حيث ان الدراسة شملت سبعة واربعون دولة من الدول النامية وكانت القوة التفسيرية 41% .

11. Tait وآخرون 1972 – 1976 وكان موضوعها " الطاقة الضريبية والجهد الضريبي " اعتمادا على نسبة متغير تابع ومتغيرات مستقلة (حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي و الصادرات من السلع والخدمات و من قطاع التعدين) الى عدد السكان كبديل عن الناتج القومي الاجمالي بحيث تعطي كل من المتغيرات المتوسط لنصيب الفرد ممن كل متغير ، حيث تحقق بهذه الدراسة ارتفاع في القوة التفسيرية (معادلة الانحدار) حيث وصلت الى 58.1% وضمت الدراسة ثلاث وستون دولة للفترة اعلاه .

فرضيات البحث

الفرضية الاولى :

✓ HO لا يوجد دلالات احصائية على العبء الضريبي خلال فترة التصحيح.

✓ HA يوجد دلالات احصائية على العبء الضريبي خلال فترة التصحيح.

الفرضية الثانية :

✓ HO لا يوجد دلالات احصائية للطاقة الضريبية غير المستغلة خلال فترة التصحيح.

✓ HA يوجد دلالات احصائية للطاقة الضريبية غير المستغلة خلال فترة التصحيح.

منهجية البحث ومصادر البيانات

1. فترة التحليل ومصادر البيانات

شمل البحث الفترة من 2013 الى 2016 كفترة تصحيح واعادة لهيكله الاقتصاد الاردني وتم الاعتماد على منشورات البنك المركزي . ولغايات المقارنة تم اضافة السنوات من 2008 الى 2012 كفترة سابقة لفترة التصحيح الاقتصادي لنتمكن من ملاحظة اثر التطورات على المتغيرات خلال السنوات التي شملها البحث قبل فترة التصحيح ام فيما يخص البيانات فقد اعتمدنا على منشورات وزارة المالية الرسمية من خلال المقابلات الشخصية مع المعنيين اضافة الى مجلات علمية محكمة وكتب مختلفة وبعض مواقع الانترنت الموثوقة .

2. نماذج البحث

✓ حساب العبء الضريبي :

حيث احتسب العبء الضريبي وفقا للمعادلة التالية :

$$TB = (T \div GDB) \times 100$$

TB : العبء الضريبي.

T : مجموع متحصلات الضريبة المباشرة.

GDB: الناتج المحلي الاجمالي.

✓ مقياس الطاقة الضريبية :

حيث تم قياس الطاقة الضريبية وفقا لمعادلة الانحدار الخطي كتالي :

$$T/Y = F (A, N, MAN, F)$$

T/Y : الطاقة الضريبية كمعدل من الناتج المحلي الاجمالي.

F : معدل الانفتاح الاقتصادي (اجمالي الصادرات والمستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي) .

MAN : معدل المساهمة لقطاع الصناعة التحويلية .

A : معدل مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي.

N : معدل مساهمة قطاع التعدين بالناتج المحلي الاجمالي.

✓ احتساب الجهد الضريبي :

وقد احتسب بشكل سنوي على النحو التالي :

$$TE = TB \div TC$$

TE: الجهد الضريبي.

TB: العبء الضريبي.

TC: الطاقة الضريبية.

النتائج وتحليلها

أولاً : احتساب العبء الضريبي .

حيث أن العبء الضريبي يتم احتسابه عن طريق قسمة الإيراد الضريبي (الضرائب المباشرة) على

$$TB = (T \div GDB) \times 100$$

النتائج المحلي الاجمالي

الجدول رقم (1)
العبء الضريبي في الاردن

2016 - 2008

الفترة	السنة	1 الإيرادات الضريبية	2 إيرادات أخرى رسوم	3 المجموع 2 + 1	4 النتائج المحلي الاجمالي (GDP)	5 العبء الضريبي 4 ÷ 1	متوسط العبء الضريبي
ما قبل التصحيح	2008	2758.0	1262.1	4020.1	15593.4	17.7%	17.36%
	2009	2879.9	1312.9	4192.8	16912.2	17.0%	
	2010	2986.3	1274.8	4261.1	18762.0	15.9%	15.38%
	2011	3062.2	1138.6	4200.8	20476.6	15.0%	
	2012	3351.4	1376.0	4727.4	21965.5	15.3%	
اثناء فترة التصحيح	2013	3652.4	1466.8	5119.2	23851.6	15.3%	15.52%
	2014	4037.1	1994.0	6031.1	25437.1	15.9%	
	2015	4096.3	1813.8	5910.1	26637.4	15.4%	
ما بعد التصحيح	2016	4254.4	1979.3	6233.7	27444.9	15.5%	

المصدر البنك المركزي الاردني 2017 و (مناصرة ، 2017) و (بشائرة والعوران ، 2016)

الملاحظ بالجدول السابق وبمقارنة السنوات الثلاث (2010 و 2011 و 2012) التي سبقت فترة التصحيح الاقتصادي مع سنوات التصحيح نفسها ، لم يكن هناك تغير بمعدل العبء الضريبي حيث بقية ضمن معدل 15% ما يعني بأن المكلفين ضريبيا لم يشعروا بأي تغير بالقيمة الضريبية خاصة وأن قانون الضريبة قد تم تعديله في 2010/1/1 لتصبح الاعفاءات الضريبية للفرد (12000) دينار سنويا بدلا من (1000) دينار سنويا .
المصدر دائرة ضريبة الدخل والمبيعات .

ثانيا : قياس درجة الانفتاح على العالم الخارجي .
ويتم قياسها عن طريق نسبة اجمالي المستوردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول رقم (2)
درجة الإنفتاح على العالم الخارجي
2016 - 2008

دينار

الفترة	السنة	الصادرات	المستوردات	المجموع	الناتج المحلي الاجمالي	د.الانفتاح ع.ع.خ
ما قبل التصحيح	2008	4,431,113	12,060,895	16,492,008	15,593,400	105.76%
	2009	3,579,166	10,107,696	13,686,862	16,912,200	80.93%
	2010	4,216,948	11,050,126	15,267,074	18,762,000	81.37%
	2011	4,805,873	13,440,215	18,246,088	20,476,600	89.11%
	2012	4,749,570	14,733,749	19,483,319	21,965,500	88.70%
اثناء فترة التصحيح	2013	4,805,234	15,667,344	20,472,578	23,851,600	85.83%
	2014	5,163,029	16,280,189	21,443,218	25,437,100	84.30%
	2015	4,797,583	14,537,182	19,334,765	26,637,400	72.59%
	2016	4,396,513	13,720,374	18,116,887	27,444,900	66.01%

المصدر البنك المركز الاردني 2017 و مركز الجزيرة للدراسات و (بشايرة والعوران ، 2016).

ونجد ان كل من الصادرات والمستوردات خلال فترة التصحيح وبالتحديد عام 2013 ارتفعت بمعدل بسيط نسبيا وبلغ 5.08% مقارنة بالعام 2012 وبلغت اعلى نسبة لها بالعام الثاني 2014 وبلغ معدل الزيادة 10% تقريبا عن عام 2012 ، الا انها عاودة الانخفاض بشكل ملموس في العام الثالث والاخير من فترة التصحيح الاقتصادي الى ما كانت عليه تقريبا قبل فترة التصحيح في عام 2012 . لذا فإننا نلاحظ التناقص التدريجي بمعدل درجة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة خلال الاعوام من 2011 الى 2016 .

ثالثا : متغيرات نموذج قياس الطاقة الضريبية .

الجدول رقم (3)
متغيرات نموذج قياس الطاقة الضريبية
2016 - 2008

نسبة مئوية

الفترة	السنة	العبء الضريبي	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في (GDP)	نسبة مساهمة قطاع التعدين في (GDP)	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في (GDP)	درجة الانفتاح على العالم الخارجي
ما قبل التصحيح	2008	17.7	2.42	5.41	18.81	105.76
	2009	17.0	2.72	3.29	17.89	80.93
	2010	15.9	2.99	3.31	16.77	81.37
	2011	15.0	2.92	3.92	17.02	89.11
	2012	15.3	2.75	3.29	16.54	88.70
اثناء فترة التصحيح	2013	15.3	2.99	2.36	17.08	85.83
	2014	15.9	3.32	2.66	16.73	84.30
	2015	15.4	3.68	2.92	16.27	72.59
ما بعد التصحيح	2016	15.5	3.79	2.37	16.02	66.01

المصدر (مناصرة ، 2017) .

في الجدول اعلا تم اعتماد قطاع الزراعة وقطاع التعدين وقطاع الصناعات التحويلية لما اثبتته الدراسات السابقة بأن القطاعات المذكورة تلعب دورا هاما واساسيا في الناتج المحلي الاجمالي ، ذلك بسبب العلاقة الطردية ما بين القطاعات الثلاث و (GDP) .

رابعا : الطاقة الضريبية .

ولنتمكن من تقدير الطاقة الضريبية فقد تم تطبيق الجدول رقم (3) بعد ان تم ايجاد معادلة (مقدره) استندت على عينه من دول العالم الثالث وعددها 34 دولة بما فيها الاردن ، حيث اثبت بأن المتغيرات ذات دلالة احصائية ، وكانت المعادلة على النحو التالي :

$$T/Y = F (A, N, MAN, F)$$

$$T/Y = 22.04 - 0.34A + 0.39N - 0.23MAN + 0.03F$$

$$R^2 = 0.45 \quad F = 8.37$$

(ملكاوي وابو حمور، 2000)

ومن خلال تعويض النسب لكل قطاع بالجدول رقم (3) بالمعادلة اعلاه يكون تقدير الطاقة الضريبية كما هو موضح الجدول رقم (4) ادناه .

الجدول رقم (4)

الطاقة الضريبية في الاردن

2016 – 2008

نسبة مئوية

الفترة	السنة	الطاقة الضريبية في الاردن
ما قبل التصحيح	2008	22.17
	2009	20.71
	2010	20.90
	2011	21.33
	2012	21.24
اثناء فترة التصحيح	2013	20.59
	2014	20.63
	2015	20.36
ما بعد التصحيح	2016	19.97

المصدر (اللبيدي ، 2017) و (ملكاوي وابو حمور، 2000)

حيث يلاحظ الانخفاض تدريجيا للطاقة الضريبية ابتداء من عام 2011 الى عام 2016 وهي مماثلة لفترة الانخفاض في درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، ما يثبت وجود علاقة طردية ما بين الطاقة الضريبية ودرجة الانفتاح على العالم ، وسبب هذه العلاقة واضح من خلال ان درجة الانفتاح على العالم تعتمد على الصادرات والمستوردات ، وهذه السلع المستوردة او المصدرة كلما زادت ادت الى الزيادة في الارباح ما ينعكس على الزيادة في متحصلات الضرائب الامر الذي يعني زيادة الطاقة الضريبية .

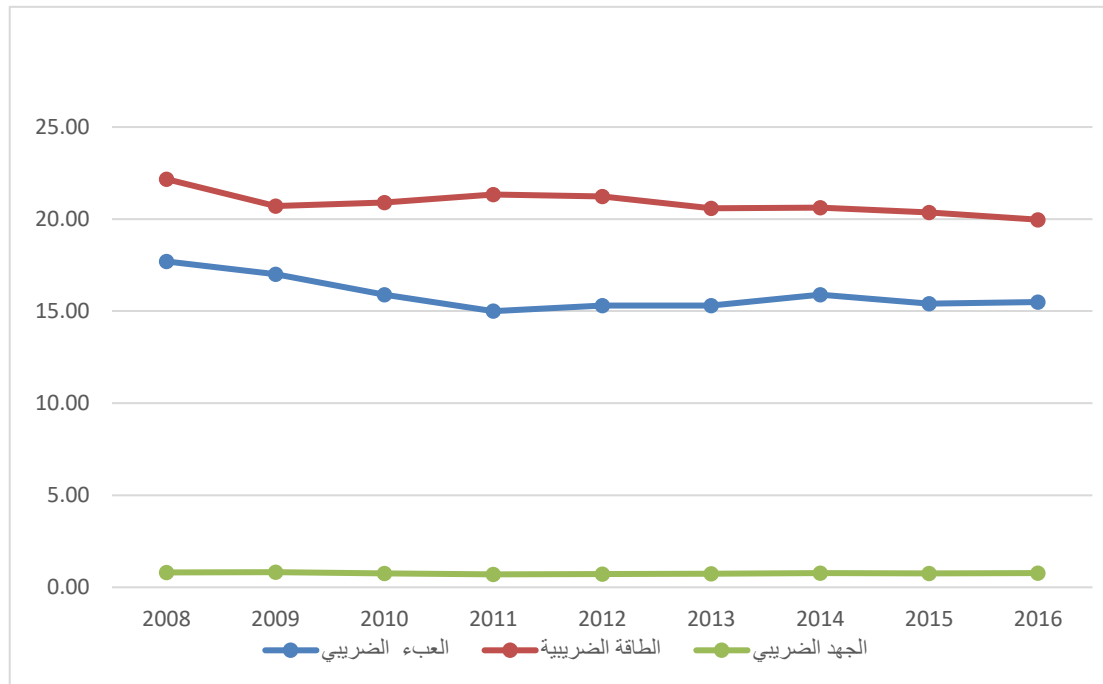
خامسا : احتساب الجهد الضريبي .

الجدول رقم (5)
الجهد الضريبي في الاردن
2016 – 2008

نسب مئوية

الفترة	السنة	1 العبء الضريبي	2 الطاقة الضريبية	2 ÷ 1 الجهد الضريبي
ما قبل التصحيح	2008	17.70	22.17	0.80
	2009	17.00	20.71	0.82
	2010	15.90	20.90	0.76
	2011	15.00	21.33	0.70
	2012	15.30	21.24	0.72
اثناء فترة التصحيح	2013	15.30	20.59	0.74
	2014	15.90	20.63	0.77
	2015	15.40	20.36	0.76
ما بعد التصحيح	2016	15.50	19.97	0.78

المصدر (البلدي ، 2017) و (ملاكوي وابو حمور، 2000)



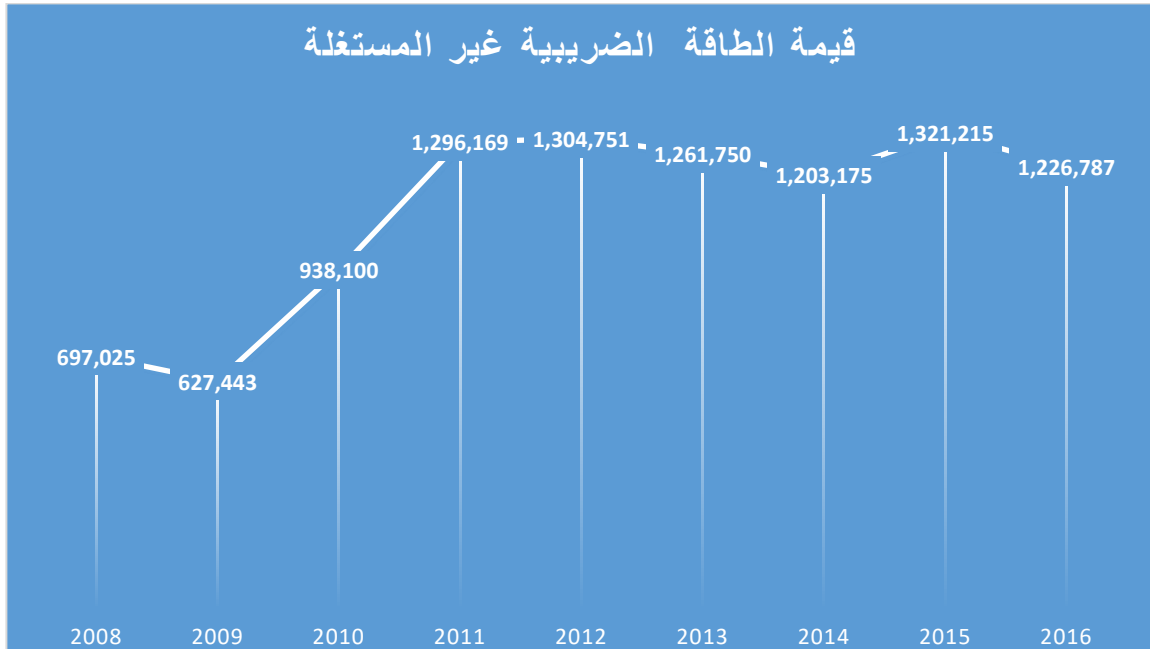
سادسا : الطاقة الضريبية الغير مستغلة .

الجدول رقم (6)
تطور استغلال الطاقة الضريبية في الاردن
2016 – 2008

مليون دينار

الفترة	السنة	1 العبء الضريبي %	2 الطاقة الضريبية %	3 نسبة الطاقة الضريبية غير المستغلة (1) - (2)	قيمة الطاقة الضريبية غير المستغلة $GDP \times (3)$
ما قبل التصحيح	2008	17.70	22.17	4.47%	697,025
	2009	17.00	20.71	3.71%	627,443
	2010	15.90	20.90	5.00%	938,100
	2011	15.00	21.33	6.33%	1,296,169
	2012	15.30	21.24	5.94%	1,304,751
اثناء فترة التصحيح	2013	15.30	20.59	5.29%	1,261,750
	2014	15.90	20.63	4.73%	1,203,175
	2015	15.40	20.36	4.96%	1,321,215
ما بعد التصحيح	2016	15.50	19.97	4.47%	1,226,787

المصدر (اللبيدي ، 2017) و (ملاكوي وابو حمور، 2000)



الخلاصة والاستنتاجات

تبين لنا من خلال البحث ان العبء الضريبي في الاردن خلال فترة التصحيح الاقتصادي لم يتغير بشكل ملموس حيث بقية ضمن معدل 15% اذا ما تم مقارنته بالاعوام ما قبل التصحيح الاقتصادي ولذلك نرفض بالفرضية الاولى HA القائلة بأنه يوجد دلالات احصائية على العبء الضريبي .

وهذا يعني احد امرين الاول ان الحكومة اعتمدت على مساعدات خارجية اكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة والامر الثاني هو التهرب من دفع الضرائب الواجب دفعها .

ومع تدني المستوى بدرجة الانفتاح على العالم الخارجي ، فإنه يتم استبعاد التهرب الضريبي "رغم وجوده" ، لذا لا بد من التوجه الى تشجيع الاستثمار في الاردن الامر الذي يؤدي الى دفع عجلة الاقتصاد والاعتماد على النفس . (الوزني ، 2015)

ايضا فيما يخص الطاقة الضريبية فقد كان معدلها خلال فترة التصحيح الاقتصادي 20.5% . حيث نستنتج مما سبق انه يوجد طاقة ضريبية غير مستغلة بلغ متوسطها 5% اي ما يعادل 1,262,047 دينار كم متوسط للإيرادات الضريبية غير مستغلة ، ولذلك نرفض بالفرضية الثانية HO القائلة بأنه لا يوجد دلالات احصائية على الطاقة ضريبية غير مستغلة .

ونستنتج ايضا انه بما ان العبء الضريبي لم يتجاوز الطاقة الضريبية ، فهذا يعني عدم وجود ما يسمى " ارهاق ضريبي " على الافراد والمنشآت .

وحيث ان الحكومة قد بدأت ببرنامج تصحيح اقتصادي من عام 2016 وينتهي بعام 2018 ويمثل امتدادا للبرنامج (2013 – 2015) لذا لا يمكن الحكم على البرنامج المنتهي سواء انه حقق اهدافه ام فشل في تحقيقها ، لكن لا بد ان تكون الحكومة قد جهزت خططها بشكل دقيق ومناسب وان تركز على العجز بالموازنة والتضخم ونسبة النمو الاقتصادي و الاستثمار . (الفانك ، 2015)

المراجع :

1. ملكاوي ، احمد ، وابو حمور ، محمد ، "اثر برامج التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الاردن" ، دراسات ، العلوم الإدارية ، الجامعة الاردنية ، مج 27 ، العدد 1 ، 2000 ، ص 50 – 62 .
2. بيبرس سماح "خبراء : برنامج الاصلاح الاقتصادي لم يحقق اهدافه" ، جريدة الغد ، عمان 13 ايار 2015
<http://www.alghad.com/articles/870171-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87>
3. ابو حمور ، محمد ، "تحليل الايرادات الضريبية وقياس اثرها على التغيرات الاقتصادية الكلية" اطروحة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، 1989
4. المتوكل ، مصطفى ، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية ، دولة الامارات العربية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2000
5. حجير ، محمد مبارك ، ضرائب و تطوير اقتصاديات الدول العربية ، القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، الطبعة الاولى ، 1965
6. المجالي ، احمد ، "تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الاردن" ، دراسات ، العلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، مج 43 ، ملحق 1 ، 2016 ، ص 458 .
7. الفنانك ، فهد "برنامج الاصلاح الاقتصادي القادم" ، جريدة الرأي ، عمان 4 تشرين ثاني 2015
<http://alrai.com/article/747179.html>

8. عبد الكريم ، د.نصر "تداعيات السياسات الضريبية في المنطقة العربية"، موجز السياسات ، لبنان : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، تموز 2017 ، ص 4 .

<https://www.globaltaxjustice.org/sites/default/files/PolicyBrief-TaxPoliciesArabRegion-July2017-AR.PDF>

9. الشبلي ، علي منصور " الهيكل الضريبي في الاردن : المرونة الداخلية ، الطاقة الضريبية والجهد الضريبي 1970 – 1996 " ، رسالة ماجستير منشورة ، عمان : جامعة ال البيت ، 1999 .

https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0525131/JUA0525131.pdf

10. البنك المركزي الاردني ، 2017 ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية .
<http://www.cbj.gov.jo>

11. مقابلة مع المناصرة عامر ، وزارة المالية ، الاردن ، عمان 22 تشرين ثاني 2017 .

12. مقابلة مع اللبدي فراس ، وزارة المالية ، الاردن ، عمان ، 27 تشرين ثاني 2017 .

13. مركز الجزيرة للدراسات ، الاقتصاد الاردني : اختلالات وتحديات ، عمان ، 9 شباط 2017 .

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:EzXpBCObrTEJ:studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170209131200736.html+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

14. المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لعام 2009 ، الجريدة الرسمية رقم 5005 تاريخ 2009/12/27 ص 7146 .

<http://www.istd.gov.jo/Arabic/Legislations/Laws.aspx>

15. بشايرة ، علا ، و عوران ، احمد ، " tax capacity and effort and economic Implications evidence from jordan "jordan journal of economic sciences volume 3 number 2/2016.

<http://platform.almanhal.com/Reader/Article/92477>

16. مصادر الكترونية اخرى :

- <http://platform.almanhal.com/Reader/Article/92477>
- http://resources.ju.edu.jo/ar/economicobservatory/Lists/DataBase/Disp_DB.aspx?ID=1
- <http://identity-center.org/sites/default/files/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%88%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82.pdf>